الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية وحساب إدارة المخاطر

عنـــــوان الموضـــوع:

التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري" وكالة المسيلة"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد

- حواسي يونس

- عمرون عبد الرؤوف

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أوصيف لخضر	أستاذ مساعد ـأـ	جامعة المسيلة	رئيسـا
غفصي توفيق	أستاذ مساعد ـ أـ	جامعة المسيلة	مشرفـا ومقـررا
قشي حبيبة	أستاذ مساعد ـ أـ	جامعة المسيلة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و عرفان

بسم الله الذي نزل القران وبه عرفنا الإيمان.

وبسم الإيمان الذي يتوكل الإنسان والحمد لله والصلاة على رسول الله وبعد:

أتقدم بالشكر الجزيل أولا وقبل كل شيء إلى الله عز وجل

ثم إلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع

من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

ونخص الأستاذ المشرف" غفصي توفيق"

كما نتوجه بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين رافقونا طيلة مسارنا

أسمى عبارات الشكر والتقدير

إهداء

إلى اللذين قرن الله طاعته بطاعتهما

إلى الذين طوقوني بجناحهم الفياض

إلى أحب الناس وأقربهم إلى قلبي، هوائي الذي أتنفسه وعيني التي أبصر بها

والدي العزيز

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها

إلى التي ضحت الكثير من أجلي أمي الغالية

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء رمز المحبة و الإخاء :

حسن ، حسين، أمينة،رميصاء، الياس، ربال

إلى كل الأهل اخص والأقارب

إلى قرة عيني، ونبض فؤادي خطيبتي الغالية

إلى كل الأصدقاء والزملاء الأفاضل: هيثم، بلال، عبد الرؤوف، طارق، عصام .

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى كل طلاب السنة الثانية ماستر مالية وإدارة المخاطر دفعة- 2016–2017.

إلى كل من سقط من قلمي ولم يسقط من قلبي

حواسي يونس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... أ-د

الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي والمخاطر الائتمانية

تمهيد..... 7

المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي..... 8

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي..... 8

المطلب الثاني : أهداف و مقومات التحليل المالي..... 9

أولا-أهداف التحليل المالي..... 9

ثانيا- مقومات التحليل المالي 10-9

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه..... 10

أولاً: خطوات التحليل المالي..... 12-10

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي..... 14-12

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية..... 14

المطلب الأول: ماهية وصور المخاطر الائتمانية 14

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية..... 14

ثانياً: صور المخاطر الائتمانية..... 17-15

المطلب الثاني : مصادر المخاطر الائتمانية..... 17

أولاً: المخاطر الخاصة (المخاطر الغير النظامية) 17

ثانياً: المخاطر العامة (المخاطر النظامية) 19-18

المطلب الثالث : أنواع المخاطر الائتمانية..... 22-18

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي..... 23

المطلب الأول: أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية..... 23-24
المطلب الثاني: كيفية و أساليب تسيير المخاطر الائتمانية..... 24-27
المطلب الثالث : تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية..... 27-29
خلاصة..... 30

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة

تمهيد..... 32
المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري..... 33
المطلب الأول: التعريف بالبنك الجزائر الخارجي..... 33-35
المطلب الثاني: أهداف البنك الخارجي الجزائري. 35
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ووظائف بنك الجزائر الخارجي. 36
أولاً: الهيكل التنظيمي..... 36
ثانياً: وظائف البنك الخارجي الجزائري. 37-40
المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الخارجي الجزائري المسيلة. 41
المطلب الأول: الوكالة البنكية وهيكلها التنظيمي 41
أولا: التعريف بالوكالة. 41
ثانياً: الهيكل التنظيمي للوكالة 42-44
المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار و قرض استغلال..... 44
المطلب الأول: تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك..... 44
أولا-دراسة ملف قرض الاستثمار 44-45
ثانيا-تقنيات دراسة ملف القرض. 45-48
المطلب الثاني : دراسة ملف قرض استغلال و قرض استثمار باستخدام التحليل المالي ... 49
أولا-تقديم المؤسسة طالبة القرض. 49-50
ثانيا-تقييم ملف القرض..... 50
ثالثا-الدراسة الحالية لملف القرض..... 50-55
رابعاً: الدراسة المستقبلية للمشروع..... 56-62
الخاتمة 66-69
قائمة المصادر والمراجع..... 71-73
الملاحق

مقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي اهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي وخصوصا بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، بداية من الأزمة المالية في المكسيك في نهاية عام 1994 وأوائل عام 1995، ثم الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا البرازيل، روسيا وتركيا، وكانت أكثر هذه الأزمات شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا التي حدثت في النصف الثاني لعام 1997، حيث أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي خاصة على مستوى القطاعات المصرفية والمالية، وقد اتضح أن من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهت المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى إضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها أساليب إدارتها.

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، كما يعتبر حسن تقييم وتحليل ودراسة وإدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

يعد الائتمان المصرفي وظيفة ارتبطت بنشأة البنوك باعتبارها شكلاً من أشكال الوساطة المالية، ولأن عملية منح الائتمان هي الوظيفة الأساسية لنشاط البنوك، فهي لا تخلو من المخاطر باعتبار الخطر ملازم للائتمان، ولقد ظل البحث في موضوع مخاطر الائتمان المصرفي متواصلا.

يرتبط التحليل المالي بالائتمان المصرفي بشكل وثيق، حيث نال اهتمام الكثير من البنوك لأنه يساعد على الكشف المبكر لخطر الائتمان، ويمكن من معرفة الوضعية المالية لطالب الائتمان.

من خلال ما سبق تأتي الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتحليل المالي المساهمة في إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية؟

1-تساؤلات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث تطرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم الأساليب المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية ؟
- ما أهمية التحليل المالي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ؟
- ما هي أدوات التحليل المالي المستخدمة من البنك الخارجي الجزائري المساعدة في اتخاذ قرار منح الائتمان ؟

2-فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

1- يمكن التحليل المالي من التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي من خلال أدواته المساعدة على دراسة الجدارة الائتمانية لعملائه؛

2- التحليل المالي أهم طريقة متبعة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي؛

3- يعتمد بنك الجزائر الخارجي على النسب المالية للتحليل المالي بشكل أساسي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

3- أهمية الدراسة

نظرا للأهمية المتعاظمة لموضوع الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني وحاجاته الماسة للتمويل من جانب المؤسسات المصرفية في شكل تسهيلات وقروض، برز التحليل المالي كأداة مهمة في تقييم المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان المصرفي، من خلال دراسة وتحليل الوثائق والقوائم المحاسبية واستخدام نسب مالية تكشف نقاط قوة وضعف العميل طالب الائتمان.

4-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا إلى بلوغ الأهداف التالية:

- تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل المالي التي تدعم نظم عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، وذلك بأن تساعد في الإدارة ومعالجة المخاطر الائتمانية.
- تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق إدارة حديثة ومتطورة للمخاطر المصرفية؛

- تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف التجارية، والتي تهدف إلى الحفاظ على متانة رأس المال؛

5- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم حلول للمشاكل التي تعاني منها معظم البنوك الجزائرية؛
- معرفة كيفية إدارة البنوك التجارية للمخاطر الائتمانية؛
- التعرف على مكامن الخلل في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

6- حدود الدراسة:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

البعد الموضوعي: تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي والمخاطر الائتمانية.

البعد المكاني: دراسة ميدانية في البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة.

البعد الزمني: مدة التربص تمت في شهري مارس وآفريل.

6-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات البحث، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تقديم المخاطر المصاحبة لنشاط المؤسسات المصرفية وأهم الأدوات المستخدمة في معالجتها، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من البحث، من خلال اختيار وكالة بنك الجزائر الخارجي بالمسيلة كعينة، لمعرفة مدى اعتمادها على أدوات التحليل المالي في منح القروض، وقد تم كذلك الاستعانة في إعداد هذا البحث بكتب ورسائل جامعية ومداخلات علمية ذات صلة بالموضوع.

7-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: الكحلوت 2005 بعنوان " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة**"، مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ولهذا الغرض استخدم الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب

وقد توصل إلى أن أغلب محللي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان، وعدم اهتمامهم بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية.

الدراسة الثانية: هاشم الشنباري 2006 بعنوان " **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية**"، مذكرة ماجستير، "هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حيث اعتمد على استخدام أداة الاستبيان لموظفي البنوك الفلسطينية وقد توصل إلى أن المصارف لا تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وأنهم يرتكزون على المعلومات أخرى لمنح القرار الائتماني، ويعتمدون على التحليل بمجموعات النسب المالية حسب الترتيب (نسب الربحية 40%، نسب السيولة 34%، نسب النشاط 11% ، وعلى النسب الأخرى بنسبة 13.7%)

الدراسة الثالثة: سعيدة زاوي، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، 2013/2012 وحاول الباحث إبراز الأهمية النسبية التي تعطيها البنوك محل الدراسة للتحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان، كما تم تبيين مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

والاختلاف بيننا وبين هذه الدراسة هو أن الباحث اعتمد على استبيان في دراسته ودراسة مجموعة من البنوك ونحن بصدد دراسة حالة منح ائتمان، ومختلف القوائم المالية المطلوبة ودراسة مختلف النسب المالية وكيفية تشخيص الوضعية المالية لطالب الائتمان في البنك الخارجي الجزائري.

8-هيكل البحث:

قسمنا هذا البحث إلى فصلين، فصل نظري تناولنا فيه مفاهيم نظرية عن التحليل المالي والمخاطر الائتمانية جاء بعنوان عموميات حول التحليل المالي والمخاطر الائتمانية، وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث:

كان المبحث الأول بعنوان ماهية التحليل المالي تناولنا فيه مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي كما تطرقنا لمقومات وخطوات التحليل المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه.

أما المبحث الثاني فكان حول ماهية المخاطر الائتمانية تناولنا فيه مفهوم المخاطر الائتمانية وأهم صورها، وعددنا مصادر هذا النوع من المخاطر واختتمنا المبحث بسرد أنواع

المخاطر الائتمانية.

أما المبحث الأخير فكان بعنوان المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي وذكرنا به أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم هذا النوع من المخاطر إضافة إلى أساليب تسييرها، واختتمنا المبحث بسرد طرق تقدير وتقييم هاته المخاطر، أما الفصل الثاني فكان دراسة تطبيقية في وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة، وتناولنا فيه ثلاث مباحث:

كان المبحث الأول كتقديم للبنك الخارجي الجزائري وهيكله التنظيمي وأهم وظائفه، أما المبحث الثاني فكان حول وكالة المسيلة وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الأخير فكان دراسة لملف قرض استغلال وقرض استثمار باستعمال التحليل المالي.

9-صعوبات الدراسة:

واجهنا أثناء إعداد البحث الصعوبات التالية:

- ضيق عامل الوقت؛
- صعوبة تطبيق الجانب النظري على الواقع الجزائري؛
- تحفظ موظفي بنك الجزائر الخارجي بالمسيلة عن تزويدنا بالوثائق اللازمة والمساعدة على استكمال البحث.

تمهيد:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفيين والباحثين نظرا لما تواجهه المصارف من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً حيث نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، كل ذلك أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك مع زيادة تعقيداتها والتي يأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي.

تلعب البنوك دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي فلا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط، بل يمتد أيضاً إلى غيره من المجتمعات الأخرى، نظرا للعلاقات المتبادلة بين البنوك داخل وخارج الدولة، وتتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية فقط، بل تعددت أنواع تلك المخاطر وتشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من البنوك والمؤسسات المالية في الآونة الأخيرة لا يرجع فقط إلى المخاطر الائتمانية بل يرجع إلى أنواع أخرى من المخاطر.

يتناول هذا الفصل موضوع التحليل المالي وعلاقته بالمخاطر الائتمانية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي .

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي

التحليل المالي يقوم بالتشخيص الصحيح للوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة تفسيرها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسات المالية، ومن ثم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي على أنه «عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل»[1].

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المنشآت، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة [2].

ويعرّف كذلك بأنه «عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات»[3].

تعريف كونسو: " يُعرف التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة"[4].

1- عبد الحليم كراجة وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 157.

2 – منير شاكر محمد، وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، مطبعة الطليعة، عمان 2000، ص: 12.

3- محمد مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 03.

4-Pierre Conso **:la gestion financière de l'entreprise** , 5ème édition, Paris, 1979, p :135.

المطلب الثاني : أهداف و مقومات التحليل المالي

لضمان نجاعة التحليل المالي وتحقيقه للأهداف المرجوة لا بد من توافر بعض المقومات والبيانات التي يحتاجها المحلل المالي.

أولا-أهداف التحليل المالي:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى ويتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[1].

يمكننا بشكل عام تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- ❖ دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم الربحية؛
- ❖ دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي) [2]؛
- ❖ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة، ولتقييم الأداء؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم؛
- ❖ تقييم المركز التنافسي للمشروع[3].

ثانيا- مقومات التحليل المالي :

حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها وأغراضها المنشودة لا بد من أن تستند إلى مجموعة من المقومات، ولعل أبرز هذه المقومات ما يلي:

1-إن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها يتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل وبالتالي يجب أن تتمتع المعلومات والبيانات بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، كذلك يجب

1- محمد مطر، المرجع السابق، ص: 03.

2- منير شاكر محمد وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص: 22.

3- محمد مطر، المرجع السابق، ص: 03.

أن تتسم بالملائمة من جهة أخرى، وعليه كلما كانت الأرقام والحسابات تعبر بشكل صحيح عن واقع نشاط المشروع وفعاليته المختلفة كما كانت الأحكام التي يمكن استخلاصها من عملية التحليل أكثر صوابا[1] .

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تتمتع بسمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها وتقدم تصوراً عن الواقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل.

3- أن تتوفر لدى المحلل خلفية عامة عن ظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل القيام بعملية التحليل، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا علمياً وعملياً، ويتميز بالموضوعية أي بعيدا عن التحيز الشخصي، وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل، إذ يجب ألا تقف عملية التحليل عند مجرد كشف نقاط القوة والضعف في نشاط المشروع، بل تمتد وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء الاتجاهات المستقبلية للمشروع.

نجد أن نجاح عملية التحليل المالي يتوقف على مجموعة من المقومات منها ما يتعلق بالمعلومات التي تعتمد عليها عملية التحليل، ومنها ما يتعلق بالأساليب والأدوات المستخدمة، وكذلك ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه [2].

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

ويمر التحليل المالي بخطوات هامة لأجل الوصول للنتائج المرجوة، ولكي يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المستفيدة منه.

أولاً: خطوات التحليل المالي:

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

1- محمد مطر: **التحليل المالي والائتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 04.

2- المرجع نفسه، ص: 04.

1-**الحصول على خطاب التكليف:** يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة فبموجبها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته[1].

2-**تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة[2].

3-**تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي :** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

4-**تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف :** في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود، لذلك يجب أن تتوفر:

- ✓ دقة المعلومات وكفايتها وملائمتها للتحليل؛
- ✓ كفاية إجراءات التشغيل المتبعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات؛

5-التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:

يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك بالاعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي، وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية .

6-**اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

7-**إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي [3].

---

1 – وليد ناجي الحيالي: **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ، ص 39

2 – أحمد توفيق جميل: **الادارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1980 ، ص: **25**.

3 – وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 25.

8-**التوصل إلى الاستنتاجات** :تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

9-**صياغة التقرير**: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إن التحليل المالي يثير اهتمام العديد من الأطراف التي لها علاقة مع نشاط المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة حيث تتمثل فيما يلي:

1-إدارة المؤسسة:

يستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ التخطيط لفترات مالية مقبلة؛
- ✓ تقييم كفاءة العمليات الإدارية ونشاطها والتعرف على اتجاه المؤسسة وسلامة أدائها المالي؛
- ✓ مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج مؤسسة أخرى؛
- ✓ اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة[1]؛
- ✓ تحليل نسب ربحية المؤسسة؛
- ✓ تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المؤسسة؛
- ✓ الرقابة وتقييم الأداء من حيث الإجابة على الكثير من الأسئلة لاتخاذ القرار السليم والصحيح؛
- ✓ تقييم كفاءات إدارات الموجودات وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة؛
- ✓ تقييم كفاءة إدارة الديون والتعامل مع العملاء؛
- ✓ كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة [2].

2-الموظفين والمستخدمين في المؤسسة:

- ✓ يستفيد العامل في المؤسسة من التحليل المالي لأغراض التالية:

1 - عبد الغفار حنفي: **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 53.

2- رامي هاشم الشنباري: " **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006 ، ص: 42.

- ✓ تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها؛
- ✓ إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح أو الفشل الذي يدفع المواطنين دوما إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من دائرة الفشل؛
- ✓ إن إطلاع العاملين على المركز المالي للمؤسسة يدفعهم لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية[1].

3- **أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:** يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ تحليل كفاءة عمليات المنشأ قصير الأجل أو طويلة الأجل؛
- ✓ تحليل نسبة تحقيق المنشاة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة؛
- ✓ تحليل نتائج سياسة توزيع الأرباح ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة؛
- ✓ تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة؛
- ✓ تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية لأملاك المستثمرين فيها؛
- ✓ تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم في المؤسسة؛
- ✓ تحليل قدرات المؤسسة على التوسع والنمو ومواجهة الانكماش والفشل.

4- **أصحاب الديون على المؤسسة:** يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها[2]؛
- ✓ تحليل قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها؛
- ✓ تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي؛
- ✓ تحليل سلامة المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ تحليل سياسة المؤسسة اتجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على الشراء[3].

---

1 – وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص: 25.

2 – عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص: 58.

3 – المرجع نفسه، ص: 59.

5-**المؤسسات الحكومية:** تستفيد هذه الأخيرة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ الرقابة على أداء المؤسسة وتماشيه مع القوانين والأنظمة المعمول؛
- ✓ تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛
- ✓ تحليل سياسة المؤسسة التسعيرة والبيعة والتأجيرية.

6-الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق النقدية: يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ تحليل التغيرات على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي؛
- ✓ مراقبة ومتابعة الأوراق المالية السائدة وتأثيرها لشراء أفضل استثمار.

7-**الأجهزة الضريبية:** لأغراض تطبيق التشريعات الضريبي[1].

8-**البنوك وغيرها من المؤسسات المالية:** بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، وضمن هذا المبحث نتناول مفهوم المخاطر الائتمانية وأهم صورها ومصادرها :

المطلب الأول: ماهية وصور المخاطر الائتمانية :

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية:

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

وتحديدا في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة .

1 – عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص: 60.

ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها: المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية[1] .

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان [2].

و قد عرف الاقتصاديGerhard Schroeck مخاطر الائتمان:

بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض[3].

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

ثانياً: صور المخاطر الائتمانية

هناك وجهات نظر كثيرة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها، والمخاطر الائتمانية تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائد أو الاثنين معا، إن عدم قدرة العميل على التسديد إنما هو وليد عدة مسببات، فقد ترجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العميلة التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان ولربما تعود أيضا إلى الغير.

1- حمزة محمود الزبيدي: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2000، ص: 174.

2 -ابتهاج مصطفى عبد الرحمن: **إدارة البنوك التجارية**، **الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ، ص:444.

3-GERHARD SCHROECK :**Risk Management and value creation in financial institution,** John Wiley & Sons، Canada, 2002, p 17.

وما يجب أن نؤكد عليه أنه رغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضا بصور هذه المخاطر والتي يمكن أن تحددها فيما يلي وفقا لمصدرها[1]:

1-المخاطر المتعلقة بالعميل :

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية[2].

وتتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2-المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3-المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات، كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها[3].

5-المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة

1- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص: 179

2- أحمد غنيم: **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، (د د ن) ،2002 ، ص: 73.

3- المرجع نفسه، ص74.

من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان لتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6-المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

المطلب الثاني : مصادر المخاطر الائتمانية

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، وفيما يلي نعرض كل منهما :

أولاً: المخاطر الخاصة (المخاطر الغير النظامية):

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية والاضطرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية والسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

كما يقصد بالمخاطر الغير نظامية على أنها تلك المخاطر التي تتعرض لها شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين، من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية وتشمل كل من المخاطر: السيولة، الإدارة، الرفع المالي وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع.

ثانياً: المخاطر العامة (المخاطر النظامية)

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض، بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية[1].

كما هي مختلف المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير

1- محمد داود عثمان: **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص:217.

مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة و متخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها[1].

القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية، تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل، ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية:

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

المطلب الثالث : أنواع المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي[2].

- **مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نجد:

✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق ؛

1- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص: 166.

2 -مفتاح صالح، معارفي فريدة: **المخاطر الائتماني تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16- 18 افريل- 2007، ص ص: 4-5.

- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية ؛
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال[1] .

◆ **مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي[2].

◆ **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل .

ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

◆ **مخاطر تقلب أسعار العملات** : تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .

◆ **مخاطر التنفيذ:** من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة

---

1 – حسين بلعجوز، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة–مخاطر–تقنيات، جامعة جيجل ، يومي 6–7 جوان2005، ص: 7.

2 – مفتاح صالح، معارفي فريدة، المرجع السابق، ص 06.

أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة[1] .

◆ **مخاطر الأخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة .

◆ **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان :** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري .

◆ **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات :** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه، ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:

- ✓ عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى .
- ✓ ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن ستة شهور ويشترط وجود مبررات قوية؛
- ✓ يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة؛
- ✓ يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام[2]؛
- ✓ يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات؛
- ✓ تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

◆ **مخاطر تبادل المعلومات :** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض)

1 – سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 153.

2 – سمير الخطيب ، المرجع السابق، ص: 156.

أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .

◆ **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات .

◆ **مخاطر الربحية مقابل الأمان:** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة [1].

◆ **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها:

خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.

خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك: أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية[2].

◆ **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال ثلاثة سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه، ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

1- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص:244.

2 - المرجع نفسه، ص: 245.

♦ **مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية:
العقارات ، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات[1] .

♦ **مخاطر التركيز:** تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

● **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

♦ **النشاط:** في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية .

♦ **الضمانات:** يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلاً.

♦ **الاستحقاقات:** إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية .

♦ **المخاطر السياسية والقانونية:** يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها، وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة[2].

---

1 – عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة: **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص:283.

2–ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ، ص: 449.

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي

للدراسة المالية أهمية كبيرة في البنوك، إذ تقوم البنوك بقراءة المركز المالي لطالب الائتمان واستخلاص النتائج الضرورية، فيما يتعلق بوصفها الحالي والمستقبلي ومدى قدر طالب الائتمان الوفاء بالالتزامات، وبالتالي استنتاج نقاط ضعفها وقوتها والتي تساعد على تحديد قررها النهائي كما يمكن وصفه بالقرار الرشيد، المتمثل في منح الائتمان أو لا، ومن أهم الخطوات والأساليب التي تستخدم في تحليل وتقييم المعلومات الموجودة في القوائم المالية هي النسب المالية.

المطلب الأول: أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية

تحتاج دوائر الائتمان إلى توفر مجموعة من مصادر المعلومات التي تتناسب مع توعية القرارات الإدارية الرشيدة، من هذا المنطلق تمثل اليوم المعلومات المالية من أولويات هذه المصادر وذات أهمية في هذا المجال خاصة عند إصدار القرارات الائتمانية لما لها من تأثيرات جانبية، ومادام أن القرارات الائتمانية تتخذها البنوك، فان ذلك يطلب توفير معلومات مالية موثوق بها عن المركز المالي للعميل، لذا ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى أدوات التحليل المالي للإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بسلامه وربحية التسهيلات الائتمانية وأنواعها وأحجامها وفتراتها الزمنية المناسبة وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك قبل منح التسهيلات الائتمانية للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها ولترصيد الائتمان، وتوجيهه والسيطرة على أي من أثارها الجانبية السلبية وتتلخص أهمية استخدام التحليل المالي فيما يلي:

- ✓ تقييم الوضع المالي والوضع النقدي لطالب الائتمان؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي لطالب الائتمان من خلال تقييم فعل الاستثمار والتمويل لديه؛
- ✓ يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في البنك التجاري في رسم أهدافها وسياستها، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط الائتمانية الأزمة؛
- ✓ من خلال التحليل المالي يمكن اكتشاف القروض الاستثمارية الجديدة لطالب الائتمان؛
- ✓ يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض العميل إلى ظاهرة التعثر أو الفشل وما تسببه من خسائر ناتجة عن عمليات الإفلاس والتصفية؛
- ✓ يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في

تقديم الحلول الخاصة لمعالجتها.

المطلب الثاني: كيفية و أساليب تسيير المخاطر الائتمانية

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى تحسين أرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها[1].

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على البنوك .

أولاً: الاستعلام المصرفي

قبل منح البنك الائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

1-إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته، ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية، وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح [2].

2- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق هلم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك؛

---

1 – نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات –جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، يومي 14-15 ديسمبر، 2004، ص: 470.

2-ابتهاج مصطفى عبد الرحمن: **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص: 450.

- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛

– التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .

3–المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية وقدرتهم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر[1].

4–تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معني؛ وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد [2].

ثانيا: الأسلوب الوقائي

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه، تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

1– طلب الضمانات المالية: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقييم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل؛ حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

أ–الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

ب–الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معني يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها

1– ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 451.

2–ليازيدي نبيلة: **تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015، ص ص: 64، 65.

هذا النوع هي السفتجة، السند والشيكات.

ج-تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد، كون أن تغطية الائتمان احتمالياً ذلك ما يجعله موضع تأميني[1].

د-الضمانات الحقيقية: ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري والرهن الحيازي، وعموماً ينبغي على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ بعين الاعتبار:

-أن تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.

-كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى[2].

2- الحد من المركز الائتماني: يقصد بالمركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطر ينبغي الحد والتقليل منها من خلال:

- ✓ طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.
- ✓ كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دولياً لجنة بازل للملاءة المصرفية.

ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات مما يكفل جودة الأصول القائمة[3].

الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

---

1 - M.Remilleret **:les suretes du crédit et Clet Banque**, Paris 1983, p p 17-18.

2- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 89.

3- Ammour benhalim : **pratique des techniques bancaire**, édition Dahleb Alger ,1997, P 58.

ثالثاً: الأسلوب العلاجي

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها، ويقوم هذا الأسلوب على التحصيل الائتماني: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة، وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان، ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على :

- ✓ إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛
- ✓ الاستمرارية في متابعة ومعاجلة الائتمان؛
- ✓ وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكرب حصيلة ممكنة من المستحقات.

المطلب الثالث : تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقاً، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية.
- طريقة التنقيط.

طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا[1].

وأولى الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

1- سليمان ناصر، **المرجع السابق**، ص: 80.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل [1]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي[2]، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1-النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبراً على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

2-النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

التمويل الذاتي، التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل، نسبة المديونية.

- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:

طريقة صافي القيمة الحالية VAN، طريقة معدل العائد الداخلي TRI، طريقة فترة الاسترداد PR طريقة مؤشر الربحية IP [3].

1- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة: **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999، ص 251.

2- حمزة محمود الزبيدي: **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000، ص 210.

3- المرجع نفسه، ص 212.

ثانياً : طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك[1]، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا في القروض الاستهلاكية.

أولاً: حالة القروض الموجهة للأفراد يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2-حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية[2]:

- ✓ تاريخ تأسيس المنظمة.
- ✓ أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- ✓ مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- ✓ رقم أعمالها المحقق.
- ✓ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- ✓ رأسمالها العامل وطبيعة نشاطها.

1- محمد بن بونيان و يوسف صوار: **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي** —دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة-، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 06/00أفريل 2117، ص: 2.

2- محمد بن بونيان و يوسف صوار، المرجع السابق، ص ص: 3-4.

خلاصة:

لقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المخاطر الائتمانية هي أكبر خطر يواجهه البنك، وهاته المخاطر هي الهاجس الأكبر والمتسبب الرئيسي في إفلاس البنوك، وللتقليل من هذا النوع من المخاطر كان لزاماً على البنوك والمؤسسات على حد سواء استخدام طرق وتقنيات التحليل المالي لإدارة مخاطرها الائتمانية، التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها.

للتحليل المالي أهمية كبيرة للبنوك وللعملاء على حد سواء، فهو يعكس الوضعية المالية للعميل من جهة، ويساعد البنوك على اتخاذ قرارات منح القروض من عدمها، عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، اخترنا القيام بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو بنك الجزائر الخارجي، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وآلية تسيير منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وتجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول منه إلى تقديم عام حول بنك الجزائر الخارجي وهيكله التنظيمي، والمبحث الثاني تناولنا فيه نقاط نذكر منها:

التعريف بوكالة المسيلة و هيكلها التنظيمي.

أما المبحث الثالث فكان دراسة ملف منح قرض استثمار وقرض استغلال وتندرج تحته المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك.

المطلب الثاني : دراسة ملف قرض استغلال وقرض استثمار باستخدام التحليل المالي .

المطلب الثالث: الدراسة المستقبلية للمشروع.

المبحث الأول :عموميات حول البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري هو بنك تجاري منذ نشأته، اختص في تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالعمليات الخارجية، وفي هذا المبحث تطرقنا إلى تعريفه وذكر وظائفه والأهداف التي يسعى إليها وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الجزائر الخارجي

يعتبر بنك الجزائر الخارجي وليدا لتطورات النظام البنكي الجزائري، حيث وجد نفسه في ظل الأوضاع الراهنة مجبرا على التأقلم مع التغيرات التي تشهدها البيئة، فأصبح يسعى إلى بلوغ أعلى درجات التقدم والتطور في عملياته وخدماته، ونحاول من خلال هذا المبحث التعريف به من خلال تقديم لمحة عن نشأته وتطوره، وعرض مختلف وظائفه [1].

لمحة عن نشأة وتطور بنك الجزائر الخارجي

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي بموجب المرسوم 204-67 سنة 1967 كبنك تجاري، على أنقاض خمس بنوك أجنبية، تبعاً لتأميم القطاع البنكي غداة الاستقلال هاته البنوك هي:

- **Crédit Lyonnais**
- **Société générale**
- **Crédit nord**
- **La Banque Industrielle de l'Algérie et de la Méditerranée**
- **Barclays Bank Limited**

ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، تتمثل وظيفته الأساسية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى، تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير من خلال وضع اتفاقيات مع البنوك الأجنبية، وتوفير ضمانات للمستوردين الجزائريين لتسهيل عملية الاستيراد من خلال هذه الاتفاقيات [2].

وقد توسعت عمليات البنك عام 1970 لكونه البنك الذي تتمركز فيه حسابات المؤسسات الصناعية الكبرى في ميدان النفط والمحروقات، الصناعات الكيميائية والبتر وكيميائية، النقل ومواد البناء.

1- http://www.bea.dz/prisentation.html.

2- من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

وبعد 21 سنة من الوجود أصبح بنك الجزائر الخارجي أول مؤسسة اقتصادية تستقل بأموالها وذلك بموجب المرسوم 0189 المؤرخ في 1989.01.02، وفي 1989.02.05 تحول البنك إلى شركة ذات أسهم مع احتفاظه بكافة مبادئه وأهدافه المسطرة، وتم تحديد رأسماله بواحد مليار دينار جزائري .

وفي سنة 2006 قام البنك بعمليات إعادة هيكلة وظائفه ودخل في مرحلة جديدة من التحديث والتي مست كل هياكله وشبكته بالكامل، كما عرفت هذه السنة إستراتجية تحديث وإعادة تأهيل الوكالات لضمان المواءمة مع المتطلبات التكنولوجية الجديدة والصفقات المتاحة للزبون، كل هذا في بيئة تنافسية وأدرك هذا البنك أن التكنولوجيا هي أداة أساسية سواء في المكتب الأمامي Front office أو في المكتب الخلفيBack office لتقديم خدماتها إلى الزبائن.

لتعرف السنة الموالية 2007 تحديث نظام المعلومات من خلال برنامج دلتاDelta ليصبح العمل البنكي أكثر دقة وأمان [1].

وفي سنة 2009 توجه البنك إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة للاتفاقيات المبرمة مع الشركات الرائدة عالميا تم طرح منتجات جديدة.

أما سنة 2011 فعرفت توسيعاً لشبكة البنك وتجديدا لهياكله القديمة في إطار التحديث والتحسين المستمر في الخدمات وطريقة تقديمها، كما افتتح البنك في هذه السنة أول وكالة بخدمة حرة libre– service بديدوش مراد الجزائر وسط، وتم رفع رأسماله إلى 76 مليار دينار جزائري لتسمح هذه الزيادة بالعمل بالتنسيق مع أكبر البنوك المحلية وكذا الدولية، وقد تم رفع رأسماله الاجتماعي سنة 2017 إلى 150 مليار دينار.

حاليا يسعى بنك الجزائر الخارجي إلى تدعيم وتوسيع شبكته البنكية من خلال إنشاء وكالات وتزويدها بأكفأ الموارد البشرية لمجارات المنافسة[2].

من خلال ما سبق يمكن عرض بشكل موجز أهم المعلومات المتعلقة بهذا البنك في شكله الحالي:

1- http://www.bea.dz/prisentation.html.

2– زغاشو فاطمة الزهراء: **إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة قسنطينة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2014، ص 121

التسمية: بنك الجزائر الخارجي Banque Extérieure d'Algerie (BEA)

الصفة القانونية: شركة مساهمة؛

رأس المال الاجتماعي: 150 مليار دينار جزائري

المقر الاجتماعي: 11 شارع العقيد عميروش، الجزائر

النشاط: تقديم الخدمات البنكية وتمويل مختلف قطاعات النشاط لاسيما قطاع المحروقات، قطاع الحديد والصلب قطاع النقل، قطاع مواد البناء، وكذا قطاع الخدمات.

شبكة الوكالات :127 وكالة حتى نهاية 2016 .

المطلب الثاني: أهداف البنك الخارجي الجزائري.

يسعى البنك الخارجي الجزائري إلى تحقيق أهداف هامة منها:

- ✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطوير التجاري، وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما يخص تعاملاتها الداخلية فيما بينها[1]؛
- ✓ التوسع ونشر الشبكة واقتراب الزبائن، وكذا العمل على السير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي؛
- ✓ تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية والاتصال؛
- ✓ تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات ؛
- ✓ تقوية نظام المراقبة داخل كل المديريات التابعة للبلاد؛
- ✓ تحقيق أكبر ربح ممكن، وذلك بتقديم خدمات مصرفية جديدة؛
- ✓ وضع وكالات وفروع في الخارج؛
- ✓ تحقيق و تشجيع تمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- ✓ تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج؛
- ✓ ضمان التسيير الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجمعيات المحلية؛
- ✓ إعطاء ضمانات للموردين والمصدرين؛

1- زغاشو فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 121

✓ إعطاء الموافقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى.

في ظل الإصلاحات90-91 يمكن أن يتدخل بنك الجزائر الخارجي في البورصات[1].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ووظائف بنك الجزائر الخارجي.

أولاً": الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي كما يبينه الشكل الموالي من مديرية عامة يترأسها رئيس مدير عام، تضم ست نيابة مديريات تتمثل في:

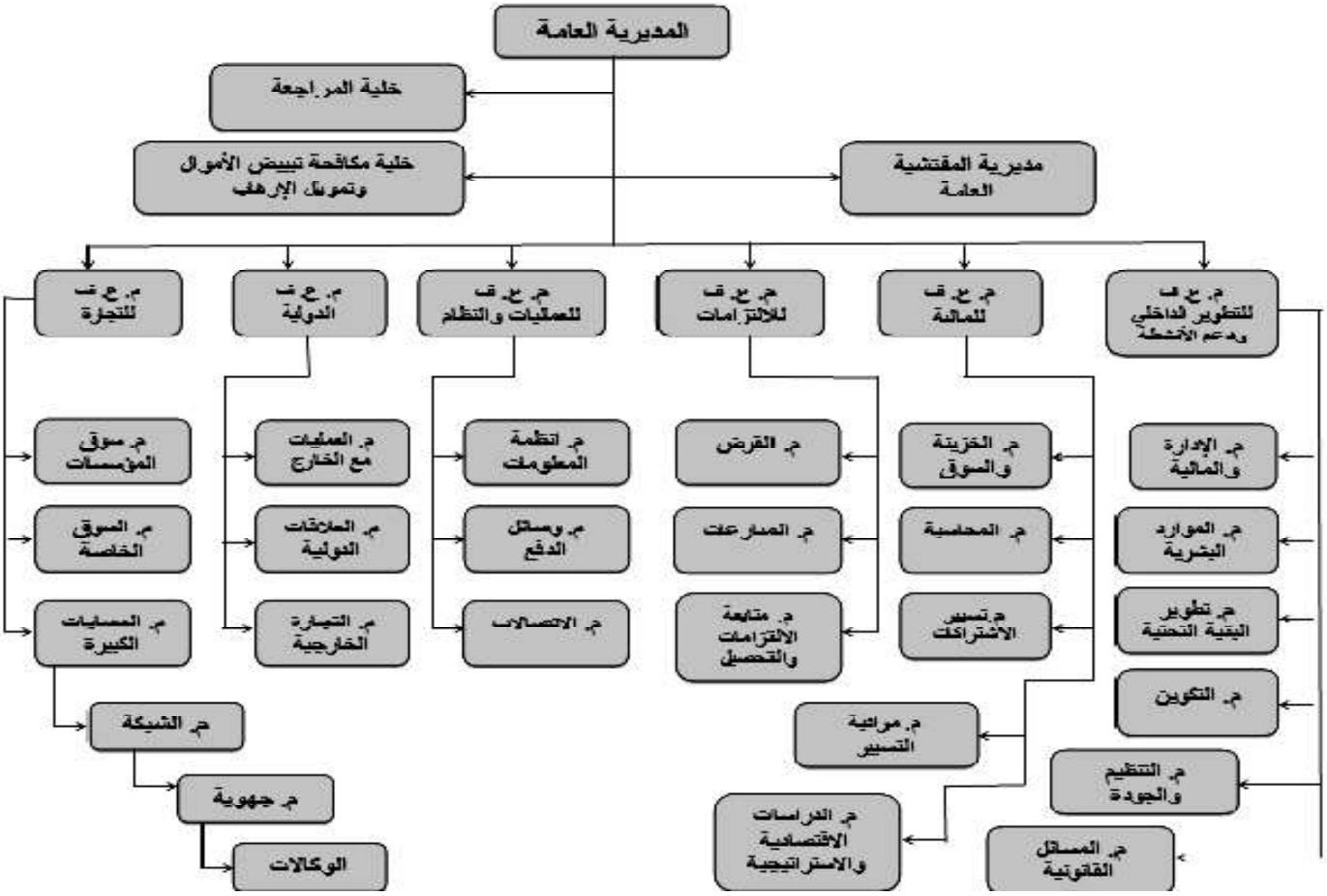

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

-Source: www.bea.dz/organigramme, consulté le 03/04/2017

❖ نيابة المديرية العامة التجارية؛

❖ نيابة المديرية العامة للعلاقات الدولية؛

❖ نيابة المديرية العامة للعمليات والأنظمة؛

❖ نيابة المديرية العامة للتعهدات؛

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

❖ نيابة المديرية العامة للمالية؛

❖ نيابة المديرية العامة للتطوير الداخلي ودعم النشاطات.

بالإضافة إلى خلية التدقيق، المفتشية العامة وخلية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتضم كل نيابة مديرية مجموعة من المديريات الفرعية والمصالح المختلفة التي تعمل على تحقيق مهمة محددة للوصول إلى أهداف هذا البنك، هذا ولبنك الجزائر الخارجي تسع مديريات جهوية تابعة لنيابة المديرية العامة التجارية، تضم كل مديرية جهوية مجموعة من الوكالات البنكية التي تقع تحت إدارتها المباشرة.

ليبلغ عدد الوكالات البنكية لبنك الجزائر الخارجي 127 وكالة نهاية 2016 وكالة تتوزع على كامل التراب الوطني ويعتزم البنك تدعيم شبكته البنكية ب 20 وكالة جديدة [1].

ثانياً: وظائف البنك الخارجي الجزائري:

من خلال الهيكل التنظيمي يتبين أن لبنك الجزائر الخارجي سبعة وظائف كل وظيفة تقع تحت سلطة نيابة مديرية عامة، ماعدا وظيفة المراقبة التي ترتبط بالرئيس المدير العام مباشرة، فيما يلي شرح لكل وظيفة:

أولا: وظيفة المراقبة:

يتولى هذه الوظيفة كل من : خلية محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خلية التدقيق ومديرية المفتشية العامة الموضوعة تحت سلطة الرئيس المدير العام للبنك، تقوم هذه الهيئات بالمراقبة ولها صلاحية مطلقة فيما يخص مراقبة وظائف البنك، وتتحرك في إطار برنامج سنوي للمراقبة والفحص والتفتيش المقرر من طرف الرئيس المدير العام وتتولى القيام بالمهام التالية:

❖ مراقبة مدى تطبيق الإجراءات والعمليات داخل البنك؛

❖ تقييم المخاطر الخارجية؛

❖ مراقبة تبرير تحريك الحسابات؛

❖ فحص التطبيق الجيد للإجراءات الجارية على مستوى البنك؛

1- من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

- ❖ القيام ببحوث خاصة بطلب من الرئيس المدير العام؛
- ❖ مراقبة أمن معلوماتية الشبكة والمركز؛
- ❖ تسيير استقبالات الإمضاء؛
- ❖ تسيير الملفات الإدارية لفتح وغلق مواقع الاستغلال. [1]

ثانيا: الوظيفة التجارية

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة التجارية، وتضم كلا من: مديرية الشبكة، مديرية الحسابات الكبرى مديرية سوق المؤسسات، مديرية سوق الأفراد ومديرية التسويق.

وتعمل هذه الوظيفة على إعداد مشروع العمل التجاري والمعدات اللازمة لتشغيله ومراقبة الأداء التجاري وكذا تعزيز العلامة التجارية للبنك، وتشتمل المديرية التجارية على مديريات جهوية عبارة عن حلقة وصل بين المستوى الجهوي للتسويق والحركة التجارية، وكذا وكالات مرتبطة تسلسليا مع المديريات الجهوية تقوم بتسيير وتحليل ملفات القرض للأفراد والمؤسسات، المعالجة الإدارية والمحاسبية للعمليات مع الزبائن سواء كان ذلك بالدينار وكذا بالعملة الصعبة.

ثالثا: الوظيفة الدولية

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للعلاقات الدولية، تعمل هذه الأخيرة على تطوير نشاطات التجارة الخارجية والتنسيق بين أعمال مديريات الفروع والعلاقات الدولية للتجارة الخارجية والعمليات مع الخارج، وتضم كلا من:

- **مديرية العمليات مع الخارج:** التي تقوم بتسيير وسائل التمويل الدولية للبنك، حسابات العملة الصعبة، تحصيل الأموال.
- **مديرية العلاقات الدولية:** التي تقوم بتسيير فروع البنك على المستوى الوطني والدولي ودراسة مردوديتها كما تعمل على تطوير شبكة المراسلين الخارجيين والبحث عن التمويل الخارجي، كما تعمل على تعزيز العلامة التجارية للبنك في الخارج.

1- زغاشو فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 121

•**مديرية التجارة الخارجية:** المكلفة بتزويد الشبكة بمستلزمات التمويل المتحصل عليها، والمساهمة في تطوير وترقية الصادرات، وكذا تسيير الديون الخارجية للبنك.

رابعا: وظيفة العمليات والنظم

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للعمليات والنظم، هذه الأخيرة مسؤولة عن وضع وتشغيل نظام المعلومات في البنك، متابعة وصيانة وتطوير تطبيقات الإعلام الآلي فيه، وكل ما يتعلق بالجانب المعلوماتي والتكنولوجي وتضم هذه المديرية كلا من:

•**مديرية وسائل الدفع.**

•**مديرية نظم المعلومات.**

•**مديرية الاتصالات:** المكلفة بالاتصال الخارجي، تقديم صورة العلامة له، والعمل على تحسين هذه الصورة وذلك بالمساهمة في حملات ترقية خاصة على مستوى التسويق.

خامسا: وظيفة التعهدات

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للتعهدات، تتمثل وظيفتها في قيادة المؤسسة التجارية وسياسة تعهدات البنك والتنسيق بين أعمال المديريات التي تحت وصايتها المتمثلة في:

•**مديرية القرض.**

•**مديرية متابعة ومراقبة الضمانات والاسترجاع.**

•**مديرية المنازعات:** التي تقوم بمساعدة ومتابعة ومراقبة المديريات الجهوية في معالجة النزاعات الناشئة في مختلف مستويات أعمال البنك، وكذا الحفاظ على حقوق البنك في علاقاته التنازعية مع الأطراف الأخرى.

تتولى الوظيفة المالية لبنك الجزائر الخارجي نيابة المديرية العامة للمالية التي يرأسها مدير عام مسؤول عن السياسة المالية للبنك ومكلف بإعداد الإستراتيجية، وتجمع هذه المديرية تحت سلطتها:

•**مديرية الدراسات الاقتصادية والإستراتيجية:** تقوم بإعداد الدراسات الإستراتيجية ومساعدة الهياكل الأخرى من أجل العمل على سيرورة إستراتيجية البنك.

•**مديرية الخزينة والسوق:** تعمل على ضمان وتمويل الوكالات حساب وضعية الخزينة للبنك وتسيير الخزينة.

•**مديرية المحاسبة:** هي المسؤولة عن المراقبة البنكية العامة، وكل ما يتعلق بالعمليات المحاسبية.

•**مديرية مراقبة التسيير:** تقوم بإعداد تقرير سنوي عن نشاط البنك ومراقبة التكاليف حسب مراكز النشاط[1].

•**مديرية تسيير المساهمات.**

سابعا: وظيفة التطوير الداخلي ودعم النشاطات.

تؤدي هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للتطوير الداخلي ودعم النشاطات، وهي مسؤولة عن توفير الدعم لكافة نشاطات البنك، تخضع تحت سلطتها المديريات التالية:

•**مديرية التنظيم والجودة:** تكمن مهامها في العمل على تطبيق إعادة التنظيم للهياكل المركزية وشبكة البنك انطلاقا من مخطط مجلس الإدارة.

•**مديرية الموارد البشرية:** المختصة في تعبئة ومتابعة المورد البشري في البنك.

•**مديرية التكوين.**

•**مديرية الإدارة العامة:** مهمتها تسيير كل وسائل عمل البنك ووضعها تحت التشغيل مع احترام تدرج السلطة.

•**مديرية الدراسات القانونية:** التي تعمل على الحفاظ على الوثائق القانونية للبنك.

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الخارجي الجزائري المسيلة

لدى البنك الخارجي الجزائري عدة وكالات وفروع وكل وكالة تنتمي إلى مديرية جهوية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الوكالة المستقبلة، من خلال تعريفها وهيكلها التنظيمي ودور مختلف مصالحها و البيئة العملية لها.

المطلب الأول: الوكالة البنكية وهيكلها التنظيمي

أولا: التعريف بالوكالة

كما رأينا سابقا لبنك الجزائر الخارجي مجموعة من الوكالات، وكل وكالة تنتمي إلى مديرية جهوية معينة ووكالة المسيلة هي واحدة من بين الوكالات التي أنشأت بهدف توسيع الشبكة البنكية وخدمة الزبائن المتواجدين بولاية المسيلة ، وتقع في مكان استراتيجي بقلب الولاية، وتتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي[1] :

تسيير العلاقة التجارية مع الزبائن بطريقة ديناميكية.

- ✓ إنشاء تحليل وإدارة ملفات القرض الممنوحة للأفراد وكذا المؤسسات؛
- ✓ المعالجة الإدارية والمحاسبية للعمليات البنكية مع الزبائن سواءاً كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية؛
- ✓ إدارة حسابات التجار وكذا الأفراد؛
- ✓ تسوية الشيكات؛
- ✓ العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
- ✓ العمليات المتعلقة بتحويل العملات؛

ونشاط الوكالة مرهون إلى حد كبير بالدور الذي يلعبه المدير في التوفيق بين مختلف المصالح الموجودة في الوكالة باعتباره المسؤول الأول عن تنظيم تنشيط ومراقبة نشاطات الوكالة، ينوب عنه نائبه، الذي يتولى إعداد الميزانية المتوقعة للوكالة، التسيير الإداري لموظفي الوكالة، ويسعى إلى المحافظة على وثائق الوكالة، وكذا السهر على التسويات المختلفة في الوقت المناسب والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة.

1- http://www.bea.dz/prisentation.html.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للوكالة

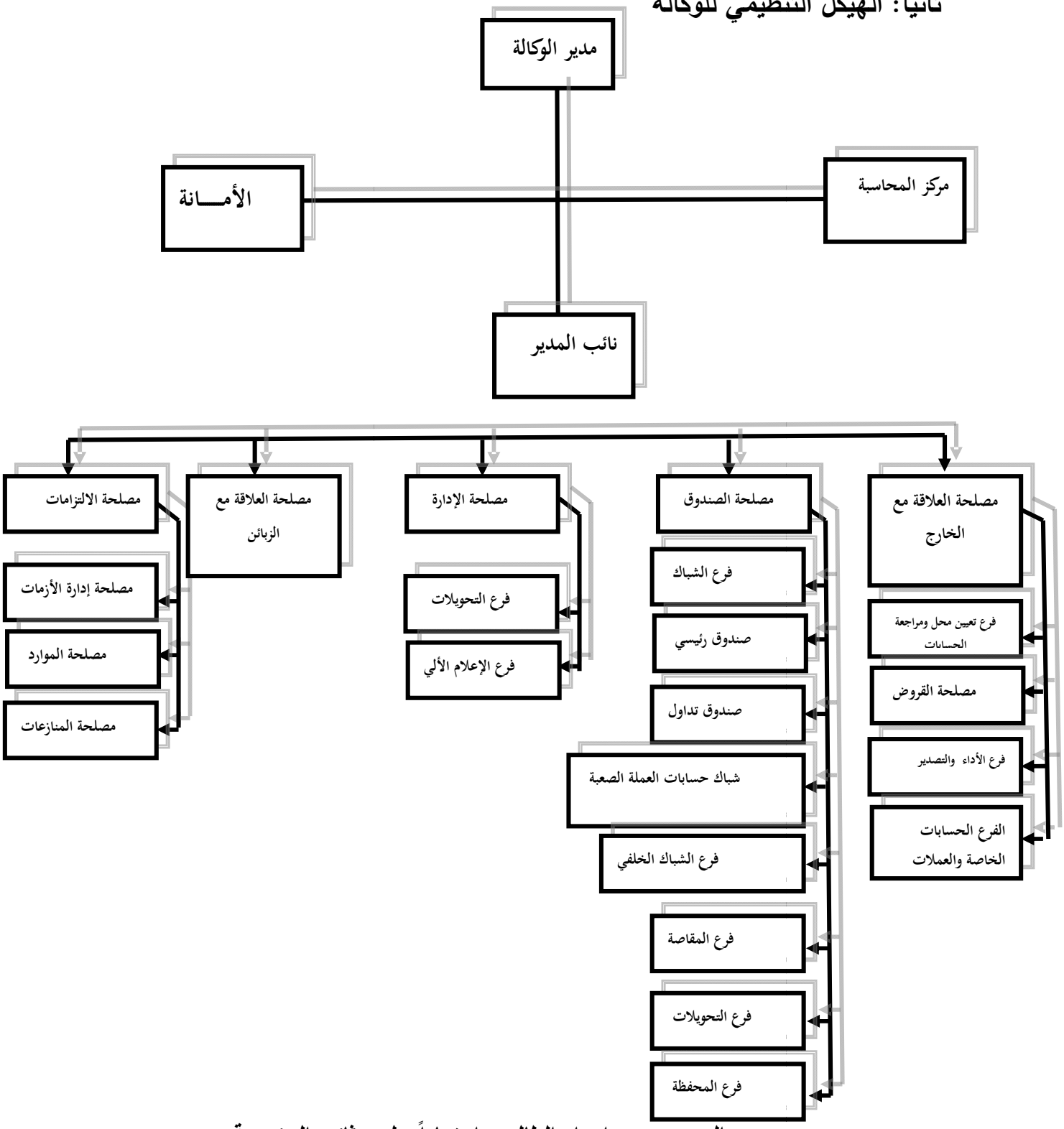

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على وثائق المؤسسة

1- **المدير العام (المدير التنفيذي):** يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة ويتأكد ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة.

2-نائب المدير: يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بالمراقبة.

3 - **مصلحة الالتزامات:** لها مهمة تفعيل القرض، ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العلاقات مع الزبائن.

4- **مصلحة العلاقات مع الزبائن:** لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم اللازمة لدراسة الملف بالإضافة إلى البحث عن الضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة.

5— **مصلحة الإدارة:** عملها يتعلق بكل الجوانب الإدارية على مستوى الوكالة.

6- **مصلحة الصندوق:** لها وظيفة:

- ✓ تلقي الودائع النقدية؛
- ✓ تنفيذ التحويلات لمصلحة حساب الزبائن؛

القيام بتنفيذ أوامر تجديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكها، وعليه يتبين لنا دورها:

- ✓ الحفاظ على الاتصال الوثيق والمستمر مع الزبائن القاصدين لهذه الشبابيك؛
- ✓ إدارة العمليات الموكلة إليها من قبل الزبائن؛
- ✓ إدارة القيم والسهر على الحفاظ على الوثائق التي يحتفظ بها[1].

7 مصلحة العلاقات مع الخارج: لهتم هذه المصلحة بالعمليات التجارية التي تغطى بالعملة الصعبة، وتستقبل التحويلات لصالح الزبائن المقيمين في الجزائر.

8- مصلحة القرض: مهمة مصلحة القرض: على مستوى الوكالة مصلحة القرض هي موضوع الدراسة، فهي مكلفة بـ:

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

- ✓ جمع وتحليل كل عناصر التقييم (وثائق محاسبية، تجارية، جبائية، مالية) الضرورية لدراسة الملف.
- ✓ متابعة التزامات البنك والبحث عن الضمانات المرتبطة بالقروض المطلوبة.

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار وقرض استغلال

في هذا المبحث سنقدم على دراسة ملف مؤسسة لصيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتبريد وتحليل وثائقها التقنية والتعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على القرض أم لا.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات، وذلك خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر.

أولا–دراسة ملف قرض الاستثمار :

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك و يكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- ✓ تقديم المشروع؛
- ✓ إظهار الصحة المالية للمؤسسة؛
- ✓ إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع؛
- ✓ تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها؛
- ✓ إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع[1].

1–**مكونات ملف القرض:** صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

أ–**ملف إداري:** ويتمثل في وثائق إدارية.

1- من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

ب –الملف التقني: يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، والتي يحتوي على الوثائق التالية: الميزانيات و جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة؛ ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية لخمس السنوات القادمة[1]؛

- ✓ جدول اهتلاك القرض ؛
- ✓ مخطط تمويل المشروع ؛
- ✓ مخطط الأعمال أو الأشغال **(plan ou cahier de charge)**.

2- إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع. تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر، ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات(البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) .

ويتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك والذي حدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة، فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف وإعطاء رأيه ،أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة[2] .

ثانيا–تقنيات دراسة ملف القرض:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي:

1 - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

2 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

1- الدراسة الاقتصادية

العامل البشري: الدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة و التي تعتمد أساسا على مدى نزاهة و التزام العميل بتعهداته و عقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه .

العامل الاقتصادي: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض[1] .

العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض... الخ، ومن السياسات الأخرى التي من شأنها أن توثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

العامل الاجتماعي: وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعم تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة.

2- الدراسة الفنية:

يقصد بها تنظيم تحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات وتطوراها العمل أدوات وطرق تسويق المنتوج بعد دراسة طبيعته، هل هو كمالي، تنافسي، ضروري، أم أنه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة، الجودة و الكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي و وضعية هذا القطاع في الاقتصاد.[2]

3- الدراسة المالية

بناءا على الوثائق المالية و المحاسبية ،المتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية و من ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية، حيث تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

2 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي البنك تسجل على استمارات تدعى **.ST44**

يقوم المكلف بالدراسة المالية بما يلي:

التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية ؛

❖ **حساب رأسمال العاملFR وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:**

- ✓ إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول؛
- ✓ إذا كان FR سالب يتم رفض القرض؛

❖ **حساب احتياج رأسمال العاملBFR حيث إذا كان:**

- ✓ BFR سالب يعني تمويل ذاتي؛
- ✓ BFR موجب يعني تمويل من الآخرين؛

❖ **حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك**[1] :

- ✓ رقم الأعمال والذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية ؛
- ✓ القدرة على التمويل الذاتي: نتيجة الدورة+ مخصصات الاهتلاك.
- ✓ مدة استرداد القرض= قيمة القرض/ متوسط التمويل الذاتي؛
- ✓ مدة استرداد قيمة المشروع.

4- اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك

بعد القيام بالدراسة و تقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للمشروع ،ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام و التي تنص على:

- ✓ نوع القرض المطلوب ؛
- ✓ مبلغ القرض؛

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

✓ سعر فائدة على القرض؛

✓ جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه و يطلب منه سحب ملفه.

مدة القرض:

يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل و في حالة:

- قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 7سنوات؛
- قروض طويلة المدى 10 سنوات ؛
- قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد.

سعر الفائدة على القرض:

أ-قرض استثماري: يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر ب5,25% ، وإن كانت طويلة الأجل تقدر ب5,75 %.

ب -قروض الاستغلال:

- تسهيلات الخزينة بسعر فائدة5,75 %؛
- تسبيقات المخزون7,75% ؛
- خصم تجاري 7,50 %؛
- قروض موسمية والتغطية على الحساب والتسبيق على الفواتير 7,50 %.

طريقة التسديد:

في حالة قرض استثماري يقوم البنك بتحديد فترة سماح مدتها سنة، أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل ستة أشهر من المدة المتبقية بعد السماح؛

في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة[1].

1 من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

المطلب الثاني : دراسة ملف قرض استغلال وقرض استثمار باستخدام التحليل المالي .

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية و المالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله، لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن يملك مؤسسة صيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتهوية والتبريد ويرغب في الحصول على قرض استغلال وقرض استثمار.

أولا-تقديم المؤسسة طالبة القرض:

تقدمت شركة بطلب تمويل من الوكالة، وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال لسد حاجياتها وقرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:

1- تعريف المؤسسة:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقوم بصيانة و إصلاح أجهزة التكييف والتهوية و التبريد أنشأت في 2010/04/06 ويقدر رأسمالها ب 10.000.000 دج وهو مقسم على 100 حصة كل حصة يحتوي على 100.000 دج كلها مملوكة لعضو واحد.

2-نشاط المؤسسة:

و يتمثل نشاطها الأساسي في صيانة و إصلاح معدات التكييف و التبريد.

3-**القرض المطلوب:**

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استغلال بقيمة 8000.000 دج و المتمثل في تسبيق على الفاتورة، وقرض استثماري بقيمة 3.880.000 دج يقدر بـ 100% من قيمة المشروع ومدة استرداد قيمة القرض 05 سنوات مع فترة سماح سنة.

4-الغرض من المشروع:

الغرض هو توسيع أعماله التي هي في حالة نشاط و المتمثل في صيانة و إصلاح أجهزة التكييف والتبريد.

1-الضمانات المقدمة:

- ✓ بوليصة تامين متعددة الأخطار لصالح البنك؛
- ✓ اتفاقية قرض استغلال تتكون من مبلغ القرض، مدة القرض، كل ما يتعلق بالقرض؛
- ✓ اتفاقية قرض استثمار تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض؛
- ✓ سندات لأمر؛
- ✓ رهن على المعدات الممولة؛
- ✓ وثيقة من صندوق الضمان(DPAMR).

ثانيا-تقييم ملف القرض:

طلبت المؤسسة من وكالة المسيلة منحها قرض استثماري و قرض استغلال لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض وأصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية لملف القرض.

ثالثا-الدراسة التقنية لملف القرض

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة /الاستحقاق، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

1-الدراسة الحالية للمشروع:

قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TR).

أ-الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

جدول رقم 01: يمثل الميزانية المختصرة للسنوات 2013-2014-2015

جانب الأصول: **الوحدة:دج**

	2013		2014		2015	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأصول الثابتة	1.523.933	%13.60	1.912.494	%9.24	5.251.592	%25.27
قيم الاستغلال	0	%0	4.302.169	%20.79	0	%0
قيم غير جاهزة	7.898.710	%70.49	10.661.857	%51.52	12.838.322	%61.79
قيم جاهزة	1.782.546	%15.90	3.816.132	%18.44	2.685.225	%12.92
مجموع الأصول	11.205.190	%100	20.692.652	%100	20.775.139	100%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على ميزانيات المؤسسة

الجدول رقم 02 جانب الخصوم: **الوحدة:دج**

	2013		2014		2015	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الخاصة	2.995.776	%26.73	4.853.579	%23.45	7.387.807	%35.56
د.ط.الأجل	0	%0	0	0	1.940.000	%9.33
د.ق.الأجل	8.209.414	%73.26	15.839.073	%76.54	11.472.332	%55.22
مجموع الخصوم	11.205.190	%100	20.692.652	100%	20.775.139	100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على ميزانيات المؤسسة

تحليل الميزانية المالية المختصرة

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي و متواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ انه في سنة 2013 كانت قيمة الأصول 11.205.190 دج ثم ارتفعت إلى 20.692.652 دج في سنة 2014 وذلك

ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة خلافا للأصول المتداولة التي شهدت انخفاضا طفيفاً في هذا العام، وهذا يدل على نقص السيولة في المؤسسة، وفي سنة 2015 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20.775.139 دج، وذلك ناتج عن أيضا ارتفاع في الأصول الثابتة، وانخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة.

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها، على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاض في قيمتها التي وصلت إلى 15.829.073 دج والذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحسباً لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، وهذا ما يؤكد أن تسير السيولة فعال في هذه المؤسسة.

حساب مؤشرات التوازن المالي(FR-BFR-TR) :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)

= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة - المتاحات)- (الديون قصيرة الأجل- التسبيقات البنكية)

BFR− FR=TR

الخزينة= رأس المال العامل− احتياجات رأس المال العامل

ج -تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم 03: تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية **الوحدة: دج**

	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	2.995.776	4.853.579	9.327.807
الأصول الثابتة	1.523.933	1.912.494	5.251.592
رأس المال العامل	**1.471.843**	**2.941.085**	**4.076.215**
الأصول المتداولة	9.681.256	18.780.158	15.523.547
متاحات	1.782.546	3.816.132	2.685.225
أصول متداولة خارج الخزينة	7.898.710	14.964.026	12.838.322
ديون قصيرة الأجل	8.209.414	15.839.073	11.447.332
تسبيقات بنكية			20.000.00
احتياجات رأس المال العامل	**(310704)**	**(875047)**	**3390990**
الخزينة	**1.782.547**	**3.816.132**	**685.225**

المصدر: تم حسابها من خلال المعطيات

	2013	2014	2015
رأس المال العامل	**1.471.843**	**2.941.085**	**4.076.215**
احتياجات رأس المال العامل	**(310704)**	**(875047)**	**3.390.990**
الخزينة	**1.782.547**	**3.816.132**	**685.225**

❖ **تحليل رأس المال العامل FR:** نلاحظ أن FR موجب و متزايد 1.471.843 دج في2013 و2.941.085 دج في 2014 و4.076.215 **دج** في 2015، هذا يعني أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان، ومنه الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

❖ **تحليل الاحتياج في رأس المال العامل**

نلاحظ أن **BFR** سلبي وهو يرتفع من(310.704) دج في 2013 إلى دج (875.047) 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطى كل الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال، وايجابي 3.390.990 دج في 2015 بسبب الضرائب ورسومات الاستغلال.

❖ **تحليل الخزينة:**

الخزينة موجبة و تزداد بانتظام1.782.547 دج في2013، و3.816.132 دج في 2014 و680.225 دج في 2015 هذا ما يفسر توفر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

ث ـ التحليل باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم 04: التحليل باستخدام النسب المالية. **الوحدة: %**

النسب المالية			2013	2014	2015
نسب السيولة	نسبة رأس المال العامل	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	1.18	1.18	1.36
	نسبة السيولة الحالية	المتاحات/ الديون قصيرة الأجل	0.22	0.24	0.23
نسب التمويل الذاتي	الأصل الممول من الديون	الديون الطويلة والقصيرة الأجل/الأصول	0.73	0.76	0.64
	تغطية الديون بالأموال الخاصة	الأموال الخاصة /الديون	0.36	0.31	0.70
نسب النشاط والدوران	نسب دوران الأموال المتجددة	رقم الأعمال/الأصول	1.68	0.86	1.27
نسب المردودية	نسبة الهامش الصافي	النتيجة الصافية/المبيعات	0.14	0.13	0.12
	نسبة مردودية الأصل	النتيجة الصافية/المبيعات	0.23	0.11	0.15
	نسبة مردودية الأموال الخاصة	النتيجة/الأموال الخاصة	0.85	0.48	0.42

نسب السيولة :

نلاحظ إن نسب رأس المال العامل قد شهدت ارتفاعا في سنة 2015 حيث قدرت بـ 1.36 بعدما كانت تشير إلى 1.18 في السنتين 2013-2014، وبما أن النسبة تفوق1.1% يعني ذلك أن للشركة القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل .

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية قد ارتفعت من 0.22 إلى 0.24 في السنتين 2013 و2014 على التوالي و هذا بسبب ارتفاع القيم الجاهزة لدى المؤسسة.

ثم انخفضت هذه النسبة إلى 0.23 في سنة 2015 وهذا بسبب انخفاض القيم الجاهزة هذا مؤشر سيء لأن النسبة بعيدة كثيراً عن 1 فيجب على المؤسسة أن توفر نسبة أكبر لمواجهة ديونها قصيرة الأجل.

نسب التمويل الذاتي :

نلاحظ أن نسبة الأصل الممول من طرف الديون قد ارتفعت من 0.73 إلى 0.76 في السنتين 2013-2014 على التوالي أي أن أصول المؤسسة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة 73% في2013 و76% في 2014، هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة والمتوسطة والصغيرة الأجل في تمويل أصولها، وهذا ما يفسر اعتمادها على الأموال الخاصة بنسبة 24% في 2014 أي أن نسبة الاستقلالية المالية 24 %، وهذا لا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة.

ونلاحظ أيضا أن نسبة الأصل الممولة من الديون قد انخفضت إلى 0.64 أي بمعدل 64% في سنة 2015 هذا ما يفسر أن نسبة الاستقلالية المالية قد ارتفعت إلى 36% بعدما كانت 24% وبذلك بدأت المؤسسة تحسن من أدائها المالي وهذا مؤشر يساعدها في الحصول على قرض الاستغلال المطلوب.

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت من 0.36 في سنة 2013 إلى 0.31 في 2014، وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل من 82.094.14 دج إلى 15.839.073 دج، وارتفعت نسبة التغطية إلى 0.70 أي ما يعادل 70% في 2015 وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة وانخفاض قيمة الديون.

نسب النشاط و الدوران :

نلاحظ أن نسبة دوران الأموال المتجددة قد شهدت انخفاضا في سنة 2014 وصل إلى 0.86 مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2013 والتي قدرت بـ 1.68، وهذا بسبب انخفاض رقم الأعمال وارتفاع قيمة الأصول.

وشهدت النسبة أيضا ارتفاعاً حيث وصلت إلى 1.27 في سنة 2014، وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال مما يعني مساهمته بنسبة كبيرة في تمويل أصول المؤسسة مما يعكس الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة.

نسب المردودية :

نلاحظ أن نسبة الهامش الصافي في انخفاض مستمر حيث بلغت14% في سنة 2007 ثم 13% في سنة 2014، ثم 12% في سنة 2015 ويرجع ذلك إلى الانخفاض في النتيجة الصافية.

نلاحظ أن مردودية الأصل قد شهدت انخفاضا في السنتين 2013 و2014 حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 23% و11% على التوالي، وذلك راجع لانخفاض النتيجة الصافية ثم عادت لترتفع النسبة إلى 15% في سنة 2015 وسبب ذلك ارتفاع قيمة النتيجة الصافية.

نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة قد عرفت انخفاضاً في السنوات الثلاث حيث بلغت النسبة في سنة 2013 ما يعادل 86% وفي سنة 2014 بلغت 48% وتدهورت في سنة 2015 لتصل إلى42% وهذا راجع لانخفاض النتيجة مقارنة بالأموال الخاصة.

2- الدراسة المستقبلية للمشروع:

اعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد، و يتم خلالها عرض حالة المشروع المؤسسة(خلال السنوات الخمس القادمة) بعد تقديم القرض.

أ-الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية (2016-2017-2018-2019-2020):

جدول رقم يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات التقديرية لجانبي الأصول والخصوم

الميزانية المالية المفصلة:

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول: **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	4.121.967	3.016.140.	1.910.313	932.321	144.075
قيم ثابتة	4.121.967	3.016.140	1.910.313	932.321	144.075
أراضي					
مباني					
معدات و أدوات	506.423	414.908	323.393	231.878	140.363
معدات نقل	3.501.136	2.514.499	1.527.862	669.060	4.000
تجهيزات إنتاج أخرى	114.408	86.733	59.058	31.383	3.708
الأصول المتداولة	19.548.896	18.259.150	18.062.469	18.450.260	18.452.925
قيم الإستغلال	4.112.500	3.846.990	3.904.574	4.115.050	3.947.250
بضاعة					
مخزونات	4.112.500	3.846.990	3.904.574	4.115.050	3.947.250
قيم غير جاهزة	11.479.776	10.550.720	10.315.645	10.317.150	10.347.670
حقوق الاستثمار	75.100	105.000	95.000	205.000	185.000
حقوق على المخزونات					
حقوق على الشركاء و الشركات	715.990	684.220.	627.300	608.990	615.490
تسبيقات الاستغلال	2.419.885	2.116.800	2.098.340	1.994.500	2.005.680
تسبيقات على الحساب					
حسابات الخصوم المدينة					
العملاء					
حقوق على الزبائن	8.268.801	7.644.700	7.495.005	7.508.660	7.541.500
قيم جاهزة	3.956.620	3.861.440	3.842.250	4.018.060	4.158.005
متاحات	3.956.620	3.861.440	3.842.250	4.018.060	4.158.005
مجموع الأصول	23.670.863	21.275.290	19.972.782	19.382.581	18.597.000

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الدائمة	8.728.579	10.151.501,36	10.074.337,51	11.240.068,91	11.641.138,82
الأموال الخاصة	4.848.579	7.047.501,36	7.746.337,51	9.688.068,91	10.865.138,82
رأسمال الشركة	100.000	100.000	100.000	100.000	100.000
نتائج قيد التخصيص	4.748.579	6.947.501,36	7.646.337,51	9.588.068,91	10.765.138,82
ديون طويلة الأجل	3.880.000	3.104.000	2.328.000	1.552.000	776.000
ديون قصيرة الأجل	149422	11.1 23.788	98.984.44.	81.425.12.	69.558.61.
ديون على المخزونات	5.835.100	4.204.450	3.970.550	1.865.386	1.241.825
مبالغ محتفظ بها على الحساب	358.000	401.800.00	399.050	412.950.00	485.600
ديون اتجاه الشركاء و الشركات	5.348.581,64	3.112.712,49	1.902.133,09	19.450.06	11.054.00
ديون الإستغلال	901.680	705.990	685.000	742.100	691.800
ديون مالية					
حسابات جارية للشركاء					
موردون					
ضرائب و رسوم					
تسبيقات بنكية					
حسابات الأصول الدائنة					
نتيجة النشاط	**2.498.922,36**	**2.698.836,15**	**2.941.731,40**	**3.177.069,91**	**3.431.235,50**
مجموع الخصوم	**23.670.863**	**21.275.290**	**19.972.782**	**19.382.581**	**18.597.000**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

جدول رقم 06: يمثل حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رأس المال العامل	7106000	9835000	11106000	13485000	14928000
احتياج رأس المال العامل	3149000	5974000	7.264.000.	9.467.000	10770000
الخزينة	3957000	3861000	3.842.000	4.018.000	4.158.000
التدفق النقدي	3600000	3605000	4047000	4155000	4219000
التدفق النقدي المجمع	3600000	7209000	11256000	15411000	19630000

تحليل النتيجة الصافية:

نلاحظ من جدول الميزانية المالية للسنوات التقديرية أن نتيجة النشاط موجبة ومتزايدة باستمرار حيث قدرت ب 2.498.922,36 دج في السنة التقديرية الأولى، وارتفعت لتصبح3.431.235,50 دج في السنة التقديرية الخامسة، وهذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

تحليل رأس المال العامل:

موجب و متزايد على مر السنوات التقديرية الخمسة إلى أن وصل إلى رأس المال العامل نلاحظ أنه ذروته في السنة التقديرية الخامسة 14.9280,00 دج، هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد مولت من الأموال الدائمة وبقي هامش أمان ساعد في تمويل دورة الاستغلال.

تحليل الاحتياج في رأس المال العامل:

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال جميع السنوات التقديرية هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى، و كذلك بسبب زيادة في استخدامات الدورة و النقصان الملحوظ في الديون قصيرة الأجل حيث وصلت قيمتها إلى 3.524.625,68 دج.

تحليل الخزينة.

انطلاقا من رأس المال العامل نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات رأس المال العامل، وذلك ما يعكس خزينة موجبة حيث قدرت ب 3.957.000,00 دج في السنة التقديرية الأولى و 4.158.000,00 دج في السنة التقديرية الخامسة.

تطور التدفق النقدي

من السنة التقديرية الأولى إلى السنة الخامسة عرف التدفق النقدي تحسن على مر السنين وتبقى أهميته كضمان لتسديد القرض المطلوب، مع الأقساط السنوية التي تعين على مدار العام بحوالي 776.000دج، وينبغي أن يضاف إلى القسط المستحق يكون التدفق النقدي 3.605.000 دج في

السنة التقديرية الثانية، لدينا 966.663دج القسط السنوي + اجيو، وسيتم تغطيتها على نطاق واسع، بحيث يمكن للمؤسسة أن تحمل حتى لنظام الدفع المسبق بعض المواعيد النهائية المحددة.

نفقات المشروع.

تموين تبديل قطع التبريد والتكييف بمبلغ 1.892.896 دج.

صيانة معدات التبريد والتكييف بمبلغ11.342.400 دج .

مجمل هذه النفقات تقدر 13.235.296دج تستحق بعد 12 شهر

شهدت المؤسسة تطور المستمر لرقم الأعمال على مر السنين.

جدول رقم07 : يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة للسنوات التقديرية الخمسة الوحدة: دج

النسب المالية			2016	2017	2018	2019	2020
نسب السيولة	نسبة رأس المال العامل	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	1.57	2.17	2.60	3.72	5.23
	نسبة السيولة الحالية	المتاحات/ الديون قصيرة الأجل	0.32	0.46	0.55	0.81	1.18
نسب التمويل الذاتي	الأصل الممول من الديون	الديون الطويلة والقصيرة الأجل/الأصول	0.69	0.54	0.46	0.34	0.23
	تغطية الديون بالأموال الخاصة	الأموال الخاصة /الديون	0.30	0.61	0.83	1.49	2.53
نسب النشاط والدوران	نسب دوران الأموال المتجددة	رقم الأعمال/الأصول	0.95	1.11	1.20	1.26	1.34
نسب المردودية	نسبة الهامش الصافي	النتيجة الصافية/المبيعات	0.11	0.11	0.12	0.13	0.14
	نسبة مردودية الأصل	النتيجة الصافية/المبيعات	0.11	0.13	0.15	0.16	0.18
	نسبة مردودية الأموال الخاصة	النتيجة/الأموال الخاصة	0.52	0.38	0.38	0.33	0.32

المصدر: تم حساب النتائج اعتمادا على الميزانيات التقديرية

نسب السيولة:

تطور نسب رأس المال العامل ينجم عنه قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل.

نلاحظ أن نسب رأس المال العامل للمؤسسة متزايدة حيث حققت 1.57 في السنة التقديرية الأولى وارتفعت بعد ذلك بوضوح لتحقق 2.60 في السنة التقديرية الثالثة إلى أن وصلت إلى ذروتها

5.23 في السنة التقديرية الخامسة هذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، هذه الوضعية تترجم أن المؤسسة تتميز بسيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال، وهذا ما يجعل البنك يفكر في منحها قرض الاستغلال المطلوب.

تطور نسب السيولة الحالية ينجم عنه قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها المستعجلة مباشرة من الخزينة.

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية تتطور نسبيا من السنة التقديرية الأولى 0.32 حتى تصل إلى 1.18 في السنة الخامسة، هذا ما يفسر قدرة المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تمتلكه من متاحات.

نسبة التمويل الذاتي:

عند تحليل نسبة الأصل الممول من الديون نلاحظ أن معدل تغطية أصول المؤسسة من طرف الديون متوسطة وقصيرة الأجل 0.69 أي بمعدل 69 % هذا ما يفسر أن 31 % الباقية قد مولت من طرف الأموال الخاصة، أي أن المؤسسة تعتمد على الديون بأنواعها لتمويل أصولها بمعنى آخر نسبة المديونية 69% ونسبة الاستقلالية المالية 31%، هذا مؤشر سيء للمؤسسة.

ومن حيث نسبة تغطية الديون من طرف الأموال الخاصة بقيت منخفضة بين السنة التقديرية الأولى و الثانية إلا أنها ارتفعت بعد ذلك إلى 1.49 في السنة الرابعة ثم إلى 2.53 في السنة الخامسة هذا ما يفسر أن الوضعية المالية للمؤسسة تتحسن في والديون قد تمت تغطيتها كليا في السنة الخامسة، وهو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تستطيع التحكم في ديونها.

نسبة دوران النشاط:

بواسطة هذه النسبة نستطيع قياس مردودية المؤسسة نتيجة استخدامها لمواردها.

نلاحظ أن نسب دوران النشاط في ارتفاع مستمر فقد حققت المؤسسة نسب تدل على أن رقم أعمالها قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها، وهذا نظرا لارتفاعه المستمر على مدى السنوات الخمس أي أن المؤسسة استخدمت مواردها بفعالية.

نسبة المردودية أو النتيجة:

تطور هذا النوع من النسب يسمح لنا بتحديد العائد الذي تديره المؤسسة نسبة الهامش الصافي خلال الخمس سنوات التقديرية يعطينا معدل سنوي متوسط 12% هذا ما يعني أنه من أجل كل دينار نحصل على 12 سنتيم من النتيجة.

في الجانب الأخر مردودية الأصل تنشط بنسبة المتوسط السنوي 15% بافتراض أن لكل دينار مستثمر يعطينا 15 سنتيم وما يبقى إجمالي موجب من أجل مردودية هذا المشروع.

من أجل مردودية الأموال الخاصة المستثمرة نسنتج أنه من أجل كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة يجلب بمتوسط 0.39 % من القيمة خلال 5 سنوات.

على الرغم من استثمار المؤسسة الذي لم يعرف الكثير من المشاكل في المردودية رأس المال للحصول على قرض إلا أنها تعاني من تحملها للكثير من المخاطر.

طريقة تقدير المردودية الاقتصادية للاستثمار:

طريقة فترة الاستردادDR: المبلغ الإجمالي للمشروع 3.880.000.00 دج يتم تضمينه بين التدفق النقدي المجمع للسنة التقديرية الأولى والثانية هذا ما يجلب القيام بتطوير محدد لهذه الفترة باستخدام طريقة تجنب التكرار التي تعطينا:

أو: 520000=3.360.000−3.880.000

النسبة المئوية الشهرية بين السنة الأولى والثانية ستكون:

520000/3.360500 تساوي حوالي 0.1547 ، حيث 12 شهر *15.47 = شهرين

لدينا إذا فترة الاسترداد DR = سنة و شهرين.

تقييم الحالة المالية للمشروع:

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع(تقديريا) مقبولة.

بالنسبة للتدفق النقدي، فقد اتضح أنه مؤشر إيجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل وبالتالي ثبات الوضعية المالية للمشروع، وارتفاع الأرقام بشكل متسلسل خلال السنوات الثلاث المدروسة، يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي، بذلك ترتفع إمكانية تجاوزه للحالات الطارئة والأخطار الممكن تواجدها(تقلبات اقتصادية ...) الخ.

بالنسبة للنسب المالية، فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر.

انطلاقا من كل المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة والنسب المالية هي نتائج جيدة تسمح من خلالها للمؤسسة الحصول على القرض، وإضافة إلى الضمانات المقدمة وتحليل بياناتها والتي التزم بها الزبون طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون.

وبعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة ومراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضعية المالية والاقتصادية للمنشأة وطريقة التسيير.

مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر:

1-**خطر سعر الفائدة:** الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما حرص عليه البنك وتم إثباته في اتفاقية القرض.

2-**خطر عدم التسديد:** الذي يمكن إن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.

ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.

سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها:

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- ❖ تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافاتها في يد شخص واحد.
- ❖ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر؛.
- ❖ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقاً للشروط الصادرة في شأنها؛
- ❖ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض؛
- ❖ تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض؛
- ❖ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه؛
- ❖ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال؛
- ❖ النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر؛

أ- **الكتب العربية:**

1) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن: **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

2) أحمد غنيم: **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، (د د ن)، د س ن، 2002

3) جميل أحمد توفيق: **الادارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980 .

4) حماد طارق عبد العال: **إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003 .

5) حنفي عبد الغفار: **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.

6) الحيالي وليد ناجي: **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007

7) الخطيب سمير: **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

8) الرشيد عبد المعطي رضا ، محفوظ أحمد جودة: **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 1999.

9) رضا عبد المعطي، أحمد محفوظ جودة: **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999.

10)الزبيدي حمزة محمود: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2000.

11)الزبيدي محمود حمزة: **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق، عمان 2000.

12)سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.

13)شاكر منير محمد وآخرون: **التحليل المالي- مدخل صناعة القرار**، ط3، دار وائل للنشر، عمان 2008.

14) عثمان محمد داود: **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر، عمان، الأردن.

15)كراجة عبد الحليم وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

16)محمد منير شاكر ، وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، مطبعة الطليعة ، عمان 2000.

17)مطر محمد: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان 2006.

18)مطر محمد: **التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية** ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

ب- الكتب الأجنبية:

1) Benhalim Ammour : **pratique des techniques bancaire**, édition Dahleb, Alger ,1997.
2) Conso Pierre**:la gestion financière de l'entreprise** , 5ème édition, Paris, 1979 .
3) Remilleret M. **:les suretes du crédit et Clet Banque**, Paris 1983.
4) SCHROECK GERHARD :**Risk Management and value creation in financial institution,** John Wiley & Sons، Canada, 2002, p 17.

ج- الملتقيات:

1) بلعجوز حسين: " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، يومي 6-7 جوان2005.

2) بن العامر نعيمة: **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات —جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، يومي 14-15 ديسمبر، 2004.

3) بن بونيان محمد و صوار يوسف: **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**— دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة- المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 05/ 06أفريل 2017.

4) صالح مفتاح ، فريدة معارفي: **المخاطر الائتماني تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16- 18نيسان- افريل- 2007.

د- رسائل التخرج:

1) زغاشو فاطمة الزهراء: **إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة قسنطينة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة02، 2014.

2) الشنباري هاشم رامي: " **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006

3) نبيلة ليازيدي: **تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2015.

مواقع الإنترنت:

1) **http://www.bea.dz/**

BANQUE D'ALGERIE
CENTRALE DES RISQUES

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES DE LA BANQUE D'ALGERIE

(Article 160 de la loi n°90-10 du 14 avril 1990 relative a la Monnaie et au crédit)

Je soussigné(e)Mr. (Mme) :	
Agissant au nom de la Société :	
Date de création ou de naissance:	
En qualité de :	
Adresse :	
N° d'identification Banque d'Algérie (Clef BA) :	
N° Registre de Commerce :	
N° d'identification Fiscale (NIF) :	

Autorise l'agence CONSTANTINE de la Banque Exterieure d'Algérie
A consulter la centrale des Risques de la Banque d'Algérie et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements enregistrés à mon Nom

Fait à le,

Cachet et signature de l'Entreprise

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
DIRECTION REGIONALE

Autorisation de crédit

BENEFICIAIRE

NOM OU RAISON SOCIAL:
N° DE COMPTE :
ADRESSE:
Forme juridique: S AFFAIRE PERSONNELLE
ACTIVITE:
Matricule SCAR :
Numéro identifiant : Indice professionnel:

CREDITS AUTORISES (U :M/DA)

Codes	Formes	Montants	Échéances
	C.M.T		5ANS DONT 1 AN DE DIFFERE

GARANTIES EXIGEES (U :M/DA)

Codes	Natures	Montants	Validité

OBSERVATIONS:

Date et signature

بنك الجزائر الخارجي
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

Agence de

Service :

Notre Référence

Le Directeur de la BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE vous présente ses civilités et vous prie de bien vouloir Passer à ses bureaux

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
Par procuration

جانب الأصول:

البيان	2013	2014	2015
الأصول الثابتة	1.523.933	1.912.494	5.256.592
قيم ثابتة	1.523.933	1.887.494	4.231.592
أراضي			
مباني			
معدات و أدوات	9.833	600.438	5.03.141
معدات نقل	1.437.090	1.144.973	3.474.664
تجهيزات إنتاج أخرى	77010		253.787
قيم ثابتة أخرى	0	25.000	1.025.000
حقوق الإستثمار	-	25.000	1.025.000
الأصول المتداولة	9.181.256	18.780.158	15.523.547
قيم الإستغلال	0	4.302.169	
بضاعة			
مخزونات		4.302.169	
قيم غير جاهزة	7.898.710	10.661.857	12.883.32
حقوق على المخزونات			
حقوق على الشركاء و الشركات	42.100	160.546	
تسبيقات الإستغلال	1.166.699	2.314.785	
تسبيقات على الحساب			
حسابات الخصوم المدينة			
العملاء	6.689.911	8.186.526	9.486.380
حقوق على الزبائن			
قيم جاهزة	1.782.546	3.816.132	2.685.225
متاحات	1.782.546	3.816.132	2.685.225
مجموع الأصول	11.205.190	20.692.652	20.775.139

جانب الخصوم

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	2995776	4853579	9327807
الأموال الخاصة	2995776	4853579	7387807
رأسمال الشركة	100000	100000	100000
نتائج قيد التخصيص	315720	2439762	4172625
نتيجة النشاط	2560056	2313817	3115182
ديون طويلة الأجل	0	0	1940000
ديون قصيرة الأجل	8209414	15839073	11447332
ديون على المخزونات			
مبالغ محتفظ بها على الحساب			
ديون اتجاه الشركاء والشركات			
ديون الاستغلال	130810	971326	760604
ديون مالية			66340
حسابات جارية للشركاء		8250000	
موردون	7164751	6204346	7778029
ضرائب و رسوم	913853	413401	837359
تسبيقات بنكية			2000000
حسابات الأصول الدائنة			
مجمع الخصوم	11205190	20692652	20775139